الأمم المتحدة

FCCC/CP/2021/2

الاتفاقية الإطارية بشأن تغيّر المناخ

Distr.: General
20 May 2021
Arabic
Original: English

مؤتمر الأطراف
الدورة السادسة والعشرون
غلاسكو، 1-12 تشرين الثاني/نوفمبر 2021

اجتماع المائدة المستديرة لعام 2020 بشأن التنفيذ والطموح لما قبل عام 2020

تقرير موجز مقدم من الأمانة

موجز

تتضمن هذه الوثيقة التقرير الموجز عن اجتماع المائدة المستديرة بشأن التنفيذ والطموح لما قبل عام 2020، الذي عُقد افتراضياً خلال الحوارات المناخية التي جرت في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في عام 2020. وبناءً على تقييم حصيلة التنفيذ والطموح لما قبل عام 2020 الذي أُجري في عام 2018 ثم في عام 2019، أتاح اجتماع المائدة المستديرة فرصة للأطراف والجهات صاحبة المصلحة من غير الأطراف لتبادل التقدم المحرز فيما يتعلق بالتنفيذ والطموح لما قبل عام 2020، والدروس المستفادة بشأن النهوض بالتنفيذ والطموح. وأُعدّ هذا التقرير الموجز ليكون مُدخلاً من مُدخلات الاستعراض الدوري الثاني للهدف العالمي الطويل الأجل بموجب الاتفاقية وللتقدم العام المحرز صوب تحقيقه.

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدمة

ألف- الولاية

1- قرر مؤتمر الأطراف عقد اجتماع مائدة مستديرة في دورته السادسة والعشرين بين الأطراف والجهات صاحبة المصلحة من غير الأطراف بشأن التنفيذ والطموح لما قبل عام 2020، ودعا الأطراف والجهات صاحبة المصلحة من غير الأطراف إلى أن تقدم مساهماتها عبر بوابة تقديم المساهمات بحلول أيلول/سبتمبر 2020 لإرشاد اجتماع المائدة المستديرة[(1)].

2- وطلب مؤتمر الأطراف إلى الأمانة أن تعد تقريراً موجزاً بحلول أيلول/سبتمبر 2021 بالاستناد إلى نتائج اجتماع المائدة المستديرة ليكون مُدخلاً من مُدخلات الاستعراض الدوري الثاني للهدف العالمي الطويل الأجل بموجب الاتفاقية وللتقدم العام المحرز صوب تحقيقه[(2)].

باء- المداولات

3- عُقد اجتماع المائدة المستديرة بشأن التنفيذ والطموح لما قبل عام 2020 افتراضياً في 30 تشرين الثاني/نوفمبر و1 كانون الأول/ديسمبر 2020، وذلك خلال الحوارات المناخية التي جرت في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في عام 2020[(3)]. وقد بُث الحدث على الهواء مباشرةً واجتذب أكثر من 200 مشارك[(4)].

4- وفي اليوم الأول، افتتح الرئيسان المشاركان، خوليو كوردانو (شيلي)، الذي يمثل رئاسة الدورة الخامسة والعشرين لمؤتمر الأطراف، وآرتشي يونغ (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)، الذي يمثل الرئاسة القادمة لمؤتمر الأطراف في دورته السادسة والعشرين، اجتماعَ المائدة المستديرة بعبارات ترحيبية. وبعد ذلك، قدم ممثلو المعهد العالمي للنمو الأخضر، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، والوكالة الدولية للطاقة المتجددة، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، والأمانة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والبنك الدولي عروضاً، فضلاً عن الأبطال الرفيعي المستوى للعمل المناخي العالمي. وقد ركزت العروض على التقدم المحرز في التنفيذ والطموح فيما يتعلق بالتخفيف والتكيف ووسائل التنفيذ. وعُقدت أيضاً جلستان للأسئلة والأجوبة.

5- أما اليوم الثاني، الذي ركز على تبادل الدروس المستفادة بشأن النهوض بالتنفيذ والطموح، فقد تضمن عروضاً قصيرة لكسر الجليد قدمها أربعة مشاركين تلتها مناقشة عامة بين جميع المشاركين.

6- ووردت أربع ورقات استجابةً للدعوة المشار إليها في الفقرة 1 أعلاه، من الصين، وغابون باسم المجموعة الأفريقية، وألمانيا، والمفوضية الأوروبية باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وسويسرا[(5)].

---

(1) المقرر 1/م أ-25، ، الفقرتان 19 و20.

(2) المقرر 1/م أ-25، الفقرة 21.

(3) بسبب تأجيل الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف الذي أملته جائحة كوفيد-19، وبناء على توجيهات مكتب مؤتمر الأطراف بعقد الأحداث المقررة لعام 2020 في عام 2020.

(4) جميع المعلومات ذات الصلة باجتماع المائدة المستديرة، بما في ذلك جدول الأعمال والعروض والمذكرات والبث الشبكي، متاحة في https://unfccc.int/event/roundtable-on-pre-2020-implementation-and-ambition.

(5) متاحة في الصفحة الشبكية https://unfccc.int/event/roundtable-on-pre-2020-implementation-and-ambition.

ثانياً- موجز المناقشات

7- يقدم هذا الفصل موجزاً للآراء المعرب عنها بشأن التنفيذ والطموح لما قبل عام 2020 فيما يتعلق بالتخفيف والتكيف ووسائل التنفيذ استناداً إلى العروض والتدخلات في اجتماع المائدة المستديرة والمعلومات المقدمة في الورقات الواردة. ويهدف هذا الفصل إلى تسليط الضوء على العناصر الرئيسية للمناقشات من الناحية الموضوعية، وليس من الناحية الزمنية، ولا يقدم سرداً شاملاً لمداولات اجتماع المائدة المستديرة[6].

ألف- التنفيذ والطموح فيما يتعلق بالتخفيف

1- تطور نتائج تقييم الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ

8- ورد في تقرير التقييم الرابع، الذي نُشر في عام 2007، أن احترار النظام المناخي أمر جلي لا لبس فيه. وقد طبقت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ سيناريوهات سبق وضعها بالاستناد إلى تقريرها الخاص عن سيناريوهات الانبعاثات[7] لتحديد إمكانيات بلوغ سقف الانبعاثات وخفضها.

9- ومع زيادة المعرفة بعملية تغير المناخ، حدد تقرير التقييم الخامس، الذي نُشر في عام 2014، التأثير البشري باعتباره السبب الرئيسي للاحترار العالمي. وأبرز التقرير الصلة الخطية تقريباً بين انبعاثات ثاني أكسيد الكربون التراكمية والاحترار العالمي، وجاء بمفهوم فجوة الانبعاثات بين النتيجة الإجمالية لتعهدات كانكون[8] ومسارات الانبعاثات التي تتفق مع الهدف الطويل الأجل المعلن في الاتفاقية والمتمثل في الحفاظ على ارتفاع درجات الحرارة العالمية بأقل من درجتين مئويتين. وكان تقرير التقييم الخامس بمثابة مساهمة في حوار الخبراء المنظم الذي جرى في إطار الاستعراض الدوري الأول (الفترة 2013-2015) للهدف العالمي الطويل الأجل بموجب الاتفاقية، الذي سبق اعتماد اتفاق باريس.

10- وأُعد التقرير الخاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ عن الاحترار العالمي بنسبة 1,5 درجة مئوية (التقرير الخاص 1,5 درجة مئوية)[9] بناءً على دعوة من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ونُشر في عام 2018. واستناداً إلى تقرير التقييم الخامس، أسهب التقرير الخاص في شرح مفاهيم ميزانية الكربون[10] لمستوى معين من الاحترار، والفترة اللازمة للوصول بانبعاثات ثاني أكسيد

(6) لا يعني ترقيم العناوين في هذه الوثيقة أي تسلسل هرمي للعناصر التي نوقشت.

(7) الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ. 2000. *التقرير الخاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ حول سيناريوهات الانبعاثات*. *IPCC Special Report on Emissions Scenarios*. N Nakicenovic and R Swart (eds.). Cambridge, United Kingdom: Cambridge University Press. متاح في الصفحة الشبكية: https://www.ipcc.ch/report/emissions-scenarios/.

(8) أهداف الانبعاثات على نطاق الاقتصاد بالنسبة إلى عام 2020 التي وردت في التقارير المقدمة من الأطراف المدرجة في المرفق الأول وفقاً للفقرة 4 من اتفاق كوبنهاغن.

(9) الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ. 2018. *التقرير الخاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ عن تأثيرات الاحترار العالمي بمقدار 1,5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الحقبة الصناعية وما يتصل بذلك من مسارات عالمية لانبعاثات غازات الدفيئة في سياق تعزيز الاستجابة العالمية لتهديد تغير المناخ والتنمية المستدامة والجهود المبذولة للقضاء على الفقر*. V Masson-Delmotte, P Zhai, H-O Pörtner, et al. (eds.). Geneva: World Meteorological Organization. متاح في الصفحة الشبكية: https://www.ipcc.ch/sr15/.

(10) حسب التعريف الوارد في التقرير الخاص المذكور، فإن ميزانية الكربون المتبقية هي "صافي الانبعاثات التراكمية المقدرة لثاني أكسيد الكربون البشرية المنشأ من تاريخ بدء معين إلى الوقت الذي تصل فيه انبعاثات ثاني أكسيد الكربون البشرية المنشأ إلى الصافي الصفري الذي سيؤدي، على الأرجح، إلى الإبقاء على الاحترار العالمي في حدود مستوى معين، ما يعكس أثر الانبعاثات الأخرى البشرية المنشأ". وتُحسب الميزانية الإجمالية للكربون بإضافة الانبعاثات التاريخية عند مستويات ما قبل الحقبة الصناعية إلى ميزانية الكربون المتبقية.

الكربون إلى مستوى الصفر[11] (وليس انبعاثات غازات الدفيئة الإجمالية) من أجل الإبقاء على الاحترار عند هذا المستوى، والفترة التي سيتجاوز فيها ارتفاع درجات الحرارة نسبة 1,5 درجة مئوية[12]. وصنّف التقرير الخاص سيناريوهات الانبعاثات المنشورة حسب مستوى الاحترار وليس حسب تركيز غازات الدفيئة، وجاء بمفهوم مسارات الانبعاثات التوضيحية، ليبيّن أن هناك خيارات لاستراتيجيات التخفيف للإبقاء على الاحترار في حدود درجة معينة.

2- اتجاهات الانبعاثات العالمية

11- يفيد تقرير اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لعام 2019 عن *العمل المناخي واتجاهات الدعم*[13] بأن الانبعاثات الإجمالية العالمية من غازات الدفيئة تُقدَّر أولاً على أساس المعلومات الواردة في قوائم الجرد الوطنية لغازات الدفيئة التي تقدمها الأطراف إلى الأمانة في تقارير الجرد الوطنية وفي البلاغات الوطنية والتقارير المحدَّثة لفترة السنتين. وقد سُدت ثغرات البيانات في السلاسل الزمنية لقوائم الجرد الوطنية لغازات الدفيئة باستخدام بيانات من مصادر أخرى (مثل الوكالة الدولية للطاقة بالنسبة إلى انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناجمة عن احتراق الوقود، وقاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بالنسبة إلى الانبعاثات الناجمة عن استخدام الأراضي) أو باستخدام تقنيتيْ الاستيفاء أو الاستقراء. ويبين الشكل 1 أن إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة العالمية في عام 2016 بلغ 50,81 جيغاطناً من مكافئ ثاني أكسيد الكربون، بما في ذلك الانبعاثات وعمليات الإزالة الناشئة عن الحراجة واستخدام الأراضي، وهو ما يزيد بنسبة 31,2 في المائة عن مستوى عام 1990، ويوضح الفترات الثلاث التالية:

(أ) 2000–2007: نمو سريع في الانبعاثات؛

(ب) 2008–2009: استقرار مستوى الانبعاثات، مع نمو يقترب من الصفر؛

(ج) 2010–2016: عودة الانبعاثات إلى النمو، ولكن بمعدل أبطأ مما كان عليه قبل عام 2007، مع تباطؤ تدريجي منذ عام 2010.

(11) يفيد التقرير الخاص بأن صافي انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الصفرية يتحقق "عند بلوغ نقطة التوازن على الصعيد العالمي بين انبعاثات ثاني أكسيد الكربون البشرية المنشأ وعمليات إزالة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون البشرية المنشأ على مدى فترة محددة".

(12) يعرّف التقرير الخاص تجاوز الحد الأقصى لارتفاع درجة الحرارة بأنه "تجاوز مؤقت لمستوى محدد من الاحترار العالمي. ويعني تجاوز الحد الأقصى لارتفاع درجة الحرارة أن الاحترار العالمي بلغ سقفاً يتبعه انخفاض ينتج عن إزالة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون البشرية المنشأ على الصعيد العالمي". وحسب التقرير الخاص، فإن مسارات الانبعاثات المعروضة في التقرير –"مسارات الانبعاثات العالمية البشرية المنشأ على مدى القرن الحادي والعشرين" – "مصنفة حسب منحنى درجات الحرارة على مدى القرن الحادي والعشرين: ولا تنطبق صفة "تجاوز الحد" على المسارات التي تعطي احتمالاً بنسبة 50٪ على الأقل، استناداً إلى المعرفة الحالية، بأن تحد من الاحترار العالمي إلى أقل من 1,5 درجة مئوية؛ وتصنَّف المسارات التي تحد من الاحترار إلى أقل من 1,6 درجة مئوية قبل العودة إلى 1,5 درجة مئوية بحلول عام 2100 على أنها تنطوي على "تجاوز محدود"؛ في حين تصنَّف المسارات التي يتجاوز فيها الاحترار 1,6 درجة مئوية قبل العودة إلى 1,5 درجة مئوية بحلول عام 2100 على أنها " تجاوز كبير".

(13) اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. 2019. *Climate action and support trends*. Bonn: UNFCCC (العمل المناخي واتجاهات الدعم. *بون*. اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ). متاح في الصفحة الشبكية: https://unfccc.int/news/new-un-report-shines-light-on-trends-in-climate-action.

الشكل 1

المجموع الإجمالي لانبعاثات غازات الدفيئة على الصعيد العالمي

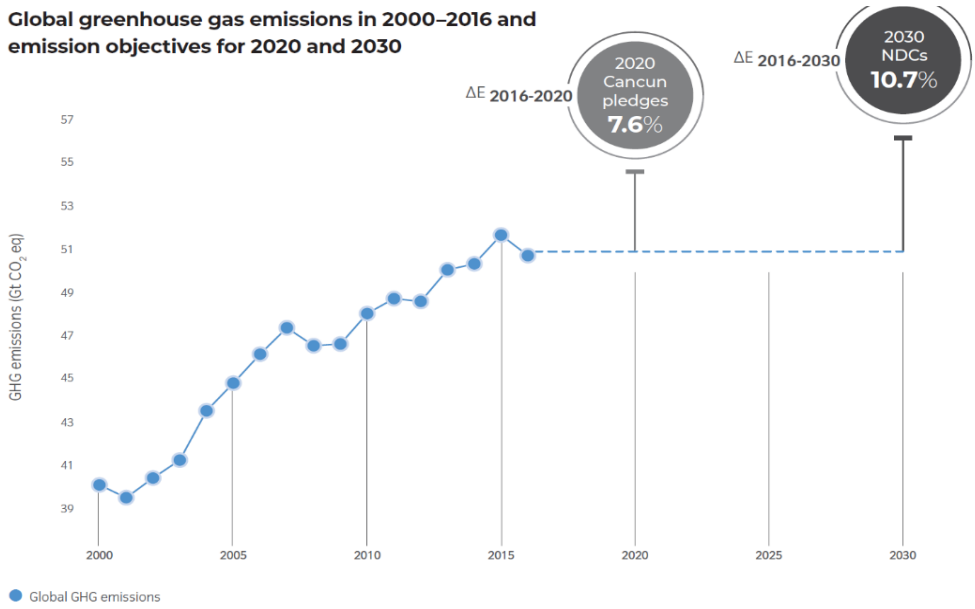

المصدر: اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشـــأن تغير المناخ. 2019. *العمل المناخي واتجاهات الدعم*. بون، اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. متاح في الصفحة الشبكية https://unfccc.int/news/new-un-report-shines-light-on-trends-in-climate-action.

ملاحظة: تشـير النسـب المئوية إلى التوقعات بأن الوفاء بتعهدات كانكون سـيؤدي إلى نسـبة انبعاثات في عام 2020 تزيد بنسبة 7,6 في المائة عن مستوى عام 2006، وأن الوفاء بالالتزامات المرتبطة بالمساهمات المحددة وطنياً سيؤدي إلى نسبة انبعاثات في عام 2030 تزيد بنسبة 10,7 في المائة عن مستوى عام 2016.

3- التقدم المحرز نحو الوفاء بتعهدات كانكون وبلوغ الأهداف المنشودة من المساهمات المحددة وطنياً[14]

12- يبين التجميع والتوليف الذي نُشر في عام 2020 والمتعلق بالتقارير الرابعة لفترة السنتين المقدمة من 41 من الأطراف المدرجة في المرفق الأول[15]، أن الأطراف المعنية أحرزت تقدماً نحو تحقيق أهدافها المتعلقة بخفض الانبعاثات لعام 2020. ويبين الشـــكل 2 الاتجاه التنازلي لانبعاثاتها، التي انخفضـــت بنسـبة 13 في المائة في الفترة 1990-2018 و3,4 في المائة في الفترة 2010-2018. ومن المتوقع أن تزيد انبعاثاتها زيادة طفيفة في الفترة 2017-2020 لتنخفض فيما بعد بنســـبة 2,2 في المائة في الفترة 2020-2030، وهو ما يمثل انخفاضـاً بنسـبة 10 في المائة بحلول عام 2020 و12,1 في المائة بحلول عام 2030 مقارنة بمسـتوى عام 1990 (انخفاض بنسـبة 3,9 في المائة بحلول عام 2030 مقارنةً بمستوى عام 2010).

(14) لا تأخذ هذه التقييمات في الاعتبار المسـاهمات المحددة وطنياً المحدَّثة أو الجديدة التي قدمتها الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في عام 2020.

(15) FCCC/SBI/2020/INF.10 وCorr.1 وAdd.1 وAdd.1/Corr.1.

الشكل 2

انبعاثات غازات الدفيئة التاريخية والمتوقعة للأطراف المدرجة في المرفق الأول

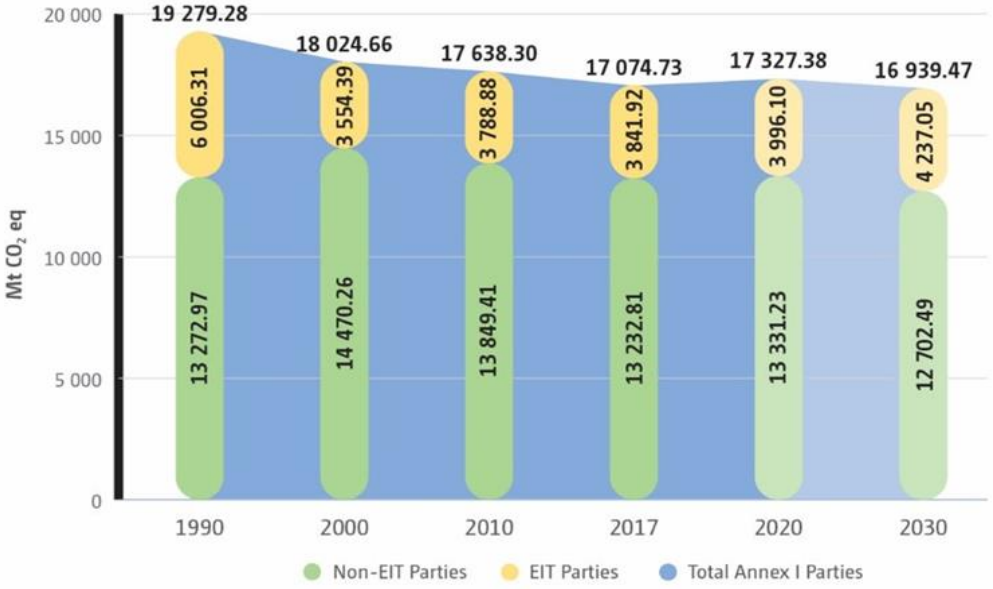

المصدر: FCCC/SBI/2020/INF.10/Add.1 وAdd.1/Corr.1، الشكل 14.

13- وركز *تقرير فجوة الانبعاثات لعام 2019*[16] الذي أعده برنامج الأمم المتحدة للبيئة على التقدم الذي أحرزته بلدان مجموعة العشرين، التي تمثل نحو 78 في المائة من الانبعاثات العالمية، نحو الوفاء بالتعهدات التي قطعتها في كانكون. وكانت بلدان المجموعة على الطريق الصحيح نحو الوفاء بالتعهدات التي قطعتها في كانكون، بل ولإنجاز أكثر مما تعهدت به بنحو 1 جيغاطن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون سنوياً. وإذا أُخذت بلدان المجموعة فرادى، فمن المتوقع أن يفي سبعة منها بتعهداتها، في حين يُتوقع ألا يفي ستة بلدان بتعهداتها أو هي لا تظهر ثقة كبيرة في قدرتها على ذلك. وذكر أحد مقدمي العروض أن التعهدات ليست طموحة بما فيه الكفاية لتحديد مسار لمستويات الانبعاثات العالمية في عام 2030 تكون متسقة مع الهدفين المتمثلين في الإبقاء على معدل ارتفاع درجة الحرارة في حدود أقل بكثير من درجتين مئويتين و1,5 درجة مئوية.

14- وبالإضافة إلى ذلك، كان من المتوقع في تقرير التقييم الخامس أن يؤدي الوفاء بتعهدات كانكون إلى انبعاثات إجمالية عالمية من غازات الدفيئة تبلغ 54,69 جيغاطناً من مكافئ ثاني أكسيد الكربون في عام 2020، وهو ما يزيد بنسبة 7,6 في المائة عن مستوى عام 2016 (انظر الشكل 1)؛ وإذا استمر اتجاه الانبعاثات المسجل في الفترة 2010-2016، فسوف يعني ذلك الوفاء بتعهدات كانكون. وفيما يتعلق بالتقدم الذي أحرزته بلدان مجموعة العشرين نحو تحقيق الأهداف المنشودة من مساهماتها المحددة وطنياً، وفقاً لتقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة، فإن التوقعات متباينة (انظر الشكل 3). ورغم صعوبة تقييم مستوى الطموح في المساهمات المحددة وطنياً، فقد كانت هناك محاولة لتجميع البلدان وفقاً للتوقعات المتعلقة بمدى قدرتها على تحقيق الأهداف المنشودة من مساهماتها المحددة وطنياً بفضل السياسات التي يجري تنفيذها حالياً وحدها أو بمدى حاجتها إلى اتباع سياسات إضافية. ووفقاً لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، فإن هذه البلدان مجتمعة ليست على المسار الصحيح لتحقيق الأهداف المنشودة من مساهماتها المحددة وطنياً لعام 2030.

(16) برنامج الأمم المتحدة للبيئة. 2019. *تقرير فجوة الانبعاثات لعام 2019*. نيروبي: برنامج الأمم المتحدة للبيئة. متاح في الصفحة الشبكية https://www.unenvironment.org/resources/emissions-gap-report-2019.

الشكل 3

تقييم التقدم الذي أحرزته بلدان مجموعة العشرين نحو تحقيق الأهداف غير المشروطة المنشودة من مساهماتها المحددة وطنياً في إطار السياسات الحالية القائمة على دراسات مستقلة

Projected to meet the unconditional NDC target with currently implemented policies		Expected to meet the unconditional NDC target with additional policy measures and/or stricter enforcement of existing policies		Uncertain or insufficient information
Overachievement of the target by more than 15 per cent, suggesting a weak target	Overachievement of the target by less than 15 per cent	Projected emissions 0–15 per cent above the NDC target	Projected emissions 15 per cent or more above the NDC target	
• **India** (6 of 6 studies) • **Russia** (3 of 3 studies) [1] • **Turkey** (3 of 3 studies)	• **China** (3 of 5 studies, one uncertain) [2] • **EU28** (1 of 3 studies, one uncertain) [1],[2],[3] • **Mexico** (2 of 3 studies)	• **Australia** (3 of 4 studies) [1] • **Japan** (2 of 3 studies) • **South Africa** (3 of 3 studies) [1], [4]	• **Brazil** (4 of 4 studies) • **Canada** (3 of 3 studies) [1] • **Republic of Korea** (3 of 3 studies) • **United States of America** (2025) (5 of 5 studies) [1]	• **Argentina** (1 of 3 studies projected to meet the unconditional NDC; updated NDC in 2016) • **Indonesia** (3 studies disagree) • **Saudi Arabia** (2 studies disagree)

المصدر: صندوق الأمم المتحدة للبيئة. 2019. تقرير *فجوة الانبعاثات لعام 2019*. نيروبي: برنامج الأمم المتحدة للبيئة. متاح في الصفحة الشبكية https://www.unenvironment.org/resources/emissions-gap-report-2019.

ملاحظات: (1) أجرى برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقييماً للتقدم المحرز ولم يأخذ في الاعتبار المساهمات المحددة وطنياً المحدَّثة أو الجديدة المقدمة إلى الأمانة في عام 2020 من قبل أطراف مثل الاتحاد الروسي والأرجنتين وأستراليا والبرازيل والاتحاد الأوروبي وجمهورية كوريا والمكسيك واليابان؛ (2) تركيا ليست طرفاً في اتفاق باريس.

4- فجوة الانبعاثات العالمية

15- وكما هو مبين في الشكل 4، فإن الزيادة في الانبعاثات بحلول عام 2030 ستكون، في إطار سيناريو "السياسة الحالية"، أدنى مما هي عليه في إطار سيناريو "بقاء الأمور كالمعتاد" (أو سيناريو "سياسات عام 2005"). ومع ذلك، هناك فجوة كبيرة بين السيناريوهيْن المشار إليهما في هذه الفقرة والسيناريوهات المتوافقة مع مسارات الهدفين المتمثلين في الإبقاء على ارتفاع درجة الحرارة في حدود 1,5 درجة مئوية ودرجتيْن مئويتيْن.

16- ووفقاً لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، إذا نفذت الأطراف العناصر غير المشروطة لمساهماتها المحددة وطنياً، فإن مجموع الانبعاثات العالمية سينخفض انخفاضاً طفيفاً، بنحو 4 جيغاطن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون، في عام 2030 مقارنة بمستوى الانبعاثات في إطار سيناريو "السياسة الحالية". وإذا نفذت، بالإضافة إلى ذلك، العناصر المشروطة لمساهماتها المحددة وطنياً، يُتوقع أن يحدث انخفاض إضافي لمجموع الانبعاثات العالمية بمقدار 2 جيغاطن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون. ومع ذلك، ستظل هناك فجوة كبيرة في الانبعاثات بمقدار 12-15 جيغاطناً من مكافئ ثاني أكسيد الكربون (انظر الشكل 4) بين السيناريو الأخير، "سيناريو المساهمات المحددة وطنياً المشروطة"، والمسار المتوقع لعام 2030 والمتمثل في الإبقاء على مستوى الاحترار العالمي في حدود درجتيْن مئويتيْن، ولذلك لن تكون الأطراف مجتمعةً على المسار الصحيح لبلوغ أهداف درجة الحرارة المحددة في اتفاق باريس. ومن ثم، يلزم تخفيض الانبعاثات، مقارنة بالمستوى الذي هي عليه في إطار سيناريو "السياسة الحالية"، بنحو 25 في المائة بحلول عام 2030 لسد الفجوة إلى الهدف المتمثل في الإبقاء على مستوى الاحترار العالمي في حدود

درجتيْن مئويتيْن، وبأكثر من 50 في المائة بحلول عام 2030 لسد الفجوة إلى الهدف المتمثل في الإبقاء على مستوى الاحترار العالمي في حدود 1,5 درجة مئوية.

17- وسُلط الضوء على الحاجة إلى بذل جهود غير مسبوقة واتخاذ إجراءات قصيرة الأجل لسد فجوة الانبعاثات. وأبرزت بعض الأطراف أيضاً ضرورة تحديد أهداف عام 2030 غير الكافية وتعزيزها، وأكدت أن السياسات التي كانت الأشد تأثيراً في فترة ما قبل عام 2020 ينبغي تعزيزها لبلوغ الأهداف المرسومة لعام 2030.

18- ولضمان بلوغ أهداف اتفاق باريس، أشارت بعض الأطراف إلى ضرورة وضع أهداف ذات مدى أبعد واستراتيجيات طويلة الأجل نحو تحييد أثر الكربون واستخدام ذلك الأفق كأساس لتحديد أهداف متوسطة الأجل يمكن أن تنعكس في المساهمات المحددة وطنياً، وسلطت الضوء على ضرورة أن تستند السياسات والإجراءات إلى العلم.

19- وأبرز أحد مقدمي العروض التقدم البطيء الذي أحرزته الأطراف في تقديم مساهماتها المحددة وطنياً الجديدة أو المحدثة في عام 2020. وذكر أحد الأطراف أن التعاون الدولي قبل عام 2020 مكن من رفع سقف الالتزامات بالتخفيف.

20- واستشرافاً للمستقبل، سلط عدد قليل من المشاركين الضوء على الحاجة إلى التصدي لتغير المناخ والتعافي من جائحة كوفيد-19 معاً للتحقق من أن اتجاهات الانتعاش تدعم القطاعات المنخفضة الانبعاثات. ولوحظ أن الالتزامات بالوصول بالانبعاثات إلى مستوى الصفر من جانب الجهات صاحبة المصلحة من غير الأطراف آخذة في التزايد على الرغم من آثار كوفيد-19.

الشكل 4

انبعاثات غازات الدفيئة العالمية في ظل سيناريوهات مختلفة، وفجوة الانبعاثات بحلول عام 2030

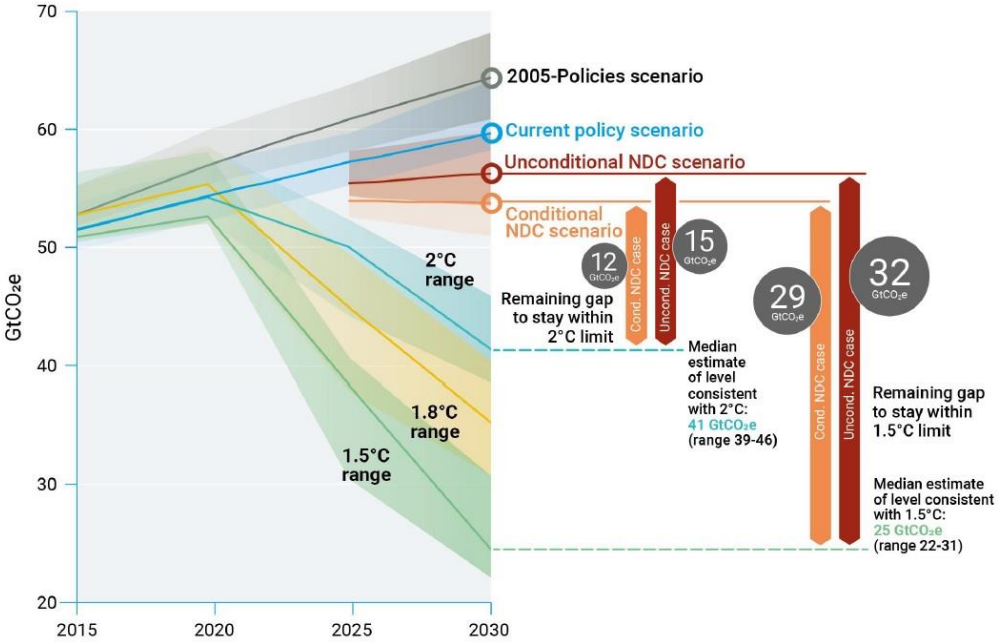

المصدر: صندوق الأمم المتحدة للبيئة. 2019. *تقرير فجوة الانبعاثات لعام 2019*. نيروبي: برنامج الأمم المتحدة للبيئة. متاح في الصفحة الشبكية https://www.unenvironment.org/resources/emissions-gap-report-2019.

5- العوامل المساندة لخفض الانبعاثات

21- يمكن ذكر مثالين رئيسيين على العوامل المساندة لخفض الانبعاثات: انخفاض تكلفة مصادر الطاقة المتجددة؛ وجهود الجهات صاحبة المصلحة من غير الأطراف في النهوض بالطموح والعمل في مجال المناخ. وقد أبرز أحد مقدمي العروض أهمية أن ترسم الحكومات أهدافاً طموحة واضحة لتسريع الابتكار ونشر التكنولوجيات من جانب الجهات صاحبة المصلحة من غير الأطراف.

22- ووفقاً للوكالة الدولية للطاقة المتجددة، فإن تكلفة مصادر الطاقة المتجددة آخذة في الانخفاض بحيث أصبحت هذه المصادر سائدة في مرحلة الانتقال في مجال الطاقة. ففي عام 2018، أُضيف نحو 180 جيغا واط من الطاقة المتجددة الجديدة إلى مزيج الطاقة العالمي (انظر الشكل 5).

الشكل 5

انخفاض تكلفة مصادر الطاقة المتجددة

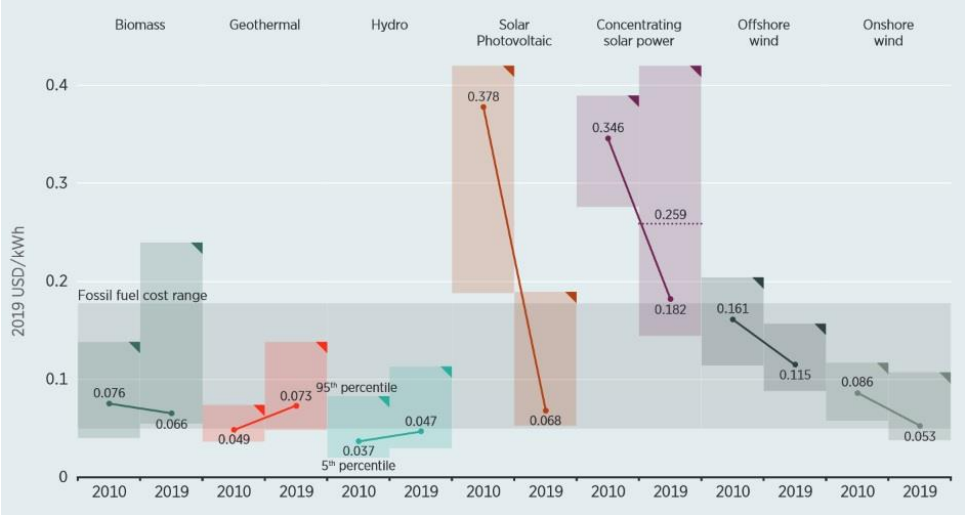

المصدر: الوكالة الدولية للطاقة المتجددة. 2020. *Renewable Power Generation Costs in 2019*. Abu Dhabi: IRENA. متاح في الصفحة الشبكية https://www.irena.org/publications/2020/Jun/Renewable-Power-Costs-in-2019.

23- وبالإضافة إلى ذلك، هناك اتجاه تصاعدي في العمالة في مجال الطاقة المتجددة على الصعيد العالمي، حيث وفر هذا القطاع 11,5 مليون وظيفة في جميع أنحاء العالم في عام 2019. ومن أصل مجموع الوظائف في قطاع الطاقة التي يتراوح عددها بين 50 و58 مليون وظيفة، تنمو حصة الوظائف في قطاع مصادر الطاقة المتجددة بسرعة فائقة، وهي سرعة تكاد تبلغ ثلاثة أضعاف نمو الوظائف المرتبطة بمصادر الطاقة التقليدية.

24- ومن بين الأطراف التي لديها سياسات للطاقة المتجددة، هناك 160 طرفاً حددت أهدافاً تتعلق بالطاقة المتجددة في سياساتها وخططها الوطنية، ولكن 106 منها فقط أدرجت أهدافاً قابلة للقياس الكمي في مساهماتها المحددة وطنياً (66 في المائة من المساهمات المحددة وطنياً المقدمة حتى تشرين الثاني/نوفمبر 2020).

25- وعلاوة على ذلك، وكما لاحظ الأبطال الرفيعو المستوى، فإن الجهات صاحبة المصلحة من غير الأطراف ما فتئت تقود عملية النهوض بالطموح وتضطلع بعمل كبير من خلال مجموعة واسعة من الجهود الطوعية؛ وعلى سبيل المثال، في تشرين الثاني/نوفمبر 2020:

(أ) سجلت بوابة العمل المناخي العالمي 174 27 عملاً مناخياً أنجزه 279 18 فاعلاً في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك أكثر من 000 10 مدينة ونحو 000 4 شركة وأكثر من 000 1 مستثمر، وهو ما يمثل زيادة كبيرة بنحو ثلاثة أضعاف في عدد الأعمال والجهات الفاعلة المعترف بها منذ الدورة 21 لمؤتمر الأطراف في عام 2015؛

(ب) قد شهدت السنوات القليلة الماضية نمواً كبيراً في الإفصاح، حيث كشفت أكثر من 000 9 مؤسسة تجارية عن التأثير البيئي لأنشطتها في عام 2020، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 64 في المائة منذ عام 2016؛

(ج) منذ إطلاق مبادرة الأهداف القائمة على العلم[17]، تعمل أكثر من 000 1 شركة تغطي 60 بلداً ونحو 50 قطاعاً، تبلغ قيمتها السوقية مجتمعةً أكثر من 15,4 تريليون دولار، في إطار المبادرة الرامية إلى خفض انبعاثاتها؛

(د) شاركت جهات فاعلة عديدة في حملة "السباق إلى الصفر"[18]، التي شملت 22 منطقة و452 مدينة و101 1 مؤسسة تجارية و549 جامعة و45 من أكبر المستثمرين بهدف الوصول بالانبعاثات إلى مستوى الصفر؛

(هـ) كان رؤساء بلديات بعض المدن قد بدأوا في الإعلان عن أهداف لحظر محركات الاحتراق الداخلي. ففي المملكة المتحدة وفرنسا، على سبيل المثال، سيتم حظر سيارات الديزل اعتباراً من عام 2040 وعام 2050 على التوالي؛ وفي كاليفورنيا سيُمنع بيع المركبات العاملة بمحركات الاحتراق الداخلي اعتباراً من عام 2035.

باء- التنفيذ والطموح فيما يتعلق بالتكيف

1- تطور نتائج تقييم الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ

26- أبرز تقرير التقييم الرابع دور التكيف في الحد من التعرض لتغير المناخ، وسلط الضوء على الروابط بين الإجراءات المتخذة استجابةً لتغير المناخ والتنمية المستدامة. وتضمّن التقرير الخاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ لعام 2012 بشأن إدارة مخاطر الظواهر القصوى والكوارث مدخلات من علماء المناخ الطبيعي، وأخصائيي التأثير المناخي، والأوساط المعنية بإدارة الكوارث[19]. وحدد التقرير الخاص "الخطر" بوصفه دالة تعبر عن المخاطر المناخية، والتعرض لهذه المخاطر، وضعف النظم الأساسية، وأشار إلى أن معالجة الأسباب الكامنة وراء الضعف، بما في ذلك أوجه عدم المساواة الهيكلية، يمكن أن تيسر الاستجابة لتغير المناخ.

27- وقد وضع تقرير التقييم الخامس حدوداً للتكيف ووضّح التكامل بين التكيف والتخفيف القائم على مجموعة من العوامل المسانِدة المشتركة، مثل المؤسسات والابتكار والخيارات السلوكية والمتعلقة بنمط الحياة.

(17) انظر https://sciencebasedtargets.org.

(18) انظر https://unfccc.int/climate-action/race-to-zero-campaign.

(19) الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ. 2012. *IPCC Special Report on Managing the Risks of Extreme Events and Disasters to Advance Climate Change Adaptation*. (التقرير الخاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ بشأن إدارة مخاطر الظواهر القصوى والكوارث للنهوض بعملية التكيف مع تغير المناخ) C Field, V Barros, T Stocker, et al. (eds.). Cambridge and New York: Cambridge University Press. متاح في الصفحة الشبكية https://www.ipcc.ch/report/managing-the-risks-of-extreme-events-and-disasters-to-advance-climate-change-adaptation/.

28- ويفيد التقرير الخاص "1,5 درجة مئوية" بأن الآثار المناخية، ومن ثم الحاجة إلى التكيف، ستتراجع بدرجة كبيرة مع ارتفاع درجة الحرارة العالمية بمقدار 1,5 درجة مئوية بدلاً من درجتيْن مئويتيْن. ولفت الانتباه إلى الحاجة إلى تحولات سريعة بعيدة المدى تشمل جميع النظم (نظام الطاقة، ونظام الأراضي، ونظام التخطيط الحضري والهياكل الأساسية، والنظام الصناعي). وعلاوة على ذلك، وفيما يتعلق بالتنمية المستدامة، هذا التقرير هو أول تقرير يحدد بشكل منتظم خيارات بشأن الاستجابات التي من شأنها أن تسهم في بلوغ أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر.

29- وقد أبرز التقرير الخاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ بشأن تغير المناخ والأراضي[20]، الذي نُشر في عام 2019، أن هناك حاجة إلى تدابير للتخفيف القائم على إدارة الأراضي وتدابير تفضي إلى تغير استخدام الأراضي على جميع المسارات التي تتيح الحد من الاحترار إلى 1,5 درجة مئوية أو أقل بكثير من درجتين مئويتين. وأبرز التقرير ضرورة أن تُتّخذ تدابير الاستجابة بالاستناد إلى المعرفة القائمة وبمشاركة الجهات صاحبة المصلحة المحلية، نظراً لتعقيد الترتيبات القائمة لحيازة الأراضي. وأخيراً، وثّق التقرير الخاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ بشأن المحيطات والغلاف الجليدي[21]، الذي نُشر أيضاً في عام 2019، الآثار الحالية والمتوقعة لتغير المناخ على ارتفاع مستوى سطح البحر، وللاحترار العالمي على تقلص الغلاف الجليدي، مشيراً إلى أن تقلص الغلاف الجليدي في القطب الشمالي والمناطق الجبلية العالية خلّف آثاراً سلبية في الغالب على الأمن الغذائي والموارد المائية ونوعية المياه وسبل العيش والصحة والرفاه والهياكل الأساسية والنقل والسياحة والترفيه، وكذلك على ثقافة المجتمعات البشرية، ولا سيما بالنسبة للشعوب الأصلية.

2- آثار تغير المناخ، ولا سيما الظواهر الجوية القصوى

30- حسب الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، ما فتئ عدد الكوارث المتصلة بالظواهر الجوية والمناخية يتزايد منذ الستينيات من القرن الماضي. وقد زادت نسبة الكوارث بنحو 35 في المائة منذ التسعينيات من القرن الماضي. وفي السنوات العشر الماضية، نجمت نسبة 83 في المائة من جميع الكوارث الطبيعية عن أحداث جوية أو مناخية قصوى، مثل الفيضانات والعواصف وموجات الحر، مما أثر على 1,7 مليار شخص في جميع أنحاء العالم وأزهق أرواح أكثر من 000 410 شخص، معظمهم في البلدان المنخفضة الدخل أو البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا.

31- وأبرزت مجموعة من الأطراف الضغوط المتزايدة التي تواجهها البلدان بسبب أحداث مناخية قصوى: ففي شمال وغرب أفريقيا، تؤدي الفيضانات المفاجئة والأمطار الغزيرة إلى وفاة وتشريد آلاف الأشخاص وإلى الإضرار بالهياكل الأساسية؛ وفي الجنوب الأفريقي، تتسبب الأعاصير في وفاة آلاف الأشخاص وتدمير الممتلكات؛ وفي شرق أفريقيا، يؤثر الجفاف الشديد على الثروة الحيوانية والمحاصيل والحياة البرية وقطاع الطاقة؛ وفي وسط أفريقيا، يتسبب تغير المناخ في تدهور بيئي كبير وفقدان التنوع البيولوجي في حوض بحيرة تشاد.

(20) الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ. 2019. *IPCC Special Report on Climate Change, Desertification, Land Degradation, Sustainable Land Management, Food Security, and Greenhouse Gas Fluxes in Terrestrial Ecosystems*. (التقرير الخاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ بشأن تغير المناخ، والتصحر، وتدهور الأراضي، والإدارة المستدامة للأراضي، والأمن الغذائي، وتدفقات غازات الدفيئة في النظم الإيكولوجية الأرضية). PR Shukla, J Skea, E Calvo Buendia, et al. (eds.). متاح في الصفحة الشبكية https://www.ipcc.ch/report/srccl/.

(21) الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ. 2019. *IPCC Special Report on the Ocean and Cryosphere in a Changing Climate*. (التقرير الخاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ بشأن المحيطات والغلاف الجليدي في مناخ متغير). H-O Pörtner, DC Roberts, V Masson-Delmotte, et al. (eds.). متاح في الصفحة الشبكية https://www.ipcc.ch/srocc/home/.

32- وفي عام 2020، شملت الظواهر المناخية القصوى حرائق الغابات في أستراليا وموجة الحر الشديد التي حطمت الرقم القياسي في أوروبا وتسببت في وفاة أكثر من 500 2 شخص في المملكة المتحدة، وأكثر من 900 1 في فرنسا وأكثر من 650 في هولندا.

33- ومع ذلك، تشير الإحصاءات العالمية عن الوفيات الناجمة عن الكوارث إلى أن عدد الأرواح التي يتم إنقاذها الآن أكبر مما كان عليه في الماضي. فعلى سبيل المثال، أمكن في عام 2020 إجلاء ملايين الأشخاص من بنغلاديش والهند قبل أن يضرب إعصار أمفان وسط الظروف الصعبة الناجمة عن أزمة كوفيد-19، في حين أن مثل هذه الأحداث ربما كانت ستحصد أرواح مئات الآلاف لو وقعت في السبعينيات من القرن الماضي. ومع ذلك، أعرب أحد مقدمي العروض، في معرض الحديث عن الاستجابة الإنسانية، عن قلقه العميق لأن الاستجابة لكوارث بهذا الحجم تتجاوز قدرة العاملين في المجال الإنساني ودرجة تأهبهم.

3- التقدم المحرز في التنفيذ

34- أحرزت البلدان النامية تقدماً تدريجياً في عملية صياغة وتنفيذ خطط التكيف الوطنية منذ استحداث هذه الخطط في عام 2010. ومع ذلك، تسارع نسق التقدم منذ عام 2015 مع ارتفاع عدد البلدان التي أبدت التزاماً متواصلاً بإعداد خططها الوطنية للتكيف، والتوقعات بزيادة سريعة في عدد البلدان المشاركة في هذه العملية عام 2021. ويوضح الشكل 6 التقدم المحرز في العملية في الفترة من 2015 إلى 2020 عبر مراحل إعداد خطة التكيف الوطنية وتنفيذها وتقديم التقارير عنها.

35- وحتى تشرين الثاني/نوفمبر 2020، كان 125 بلداً نامياً بصدد إعداد وتنفيذ خطط تكيف وطنية. وما فتئ تقديم الدعم المالي من خلال برنامج الاستعداد ودعم الأنشطة التحضيرية التابع للصندوق الأخضر للمناخ يتزايد باطراد في جميع المناطق: ففي تشرين الثاني/نوفمبر 2020، كان 85 بلداً قد قدم مقترحات إلى الصندوق الأخضر للمناخ للحصول على الدعم في إطار الاستعداد لتنفيذ خطط التكيف الوطنية (وقد حظي 56 مقترحاً بالتأييد) وقدم 11 بلداً 23 مقترحاً تتعلق بمشاريع إلى الصندوق الأخضر للمناخ من أجل الحصول على تمويل للإجراءات المتصلة بخطط التكيف الوطنية.

الشكل 6

التقدم الذي أحرزته البلدان النامية في عملية صياغة خطط التكيف الوطنية

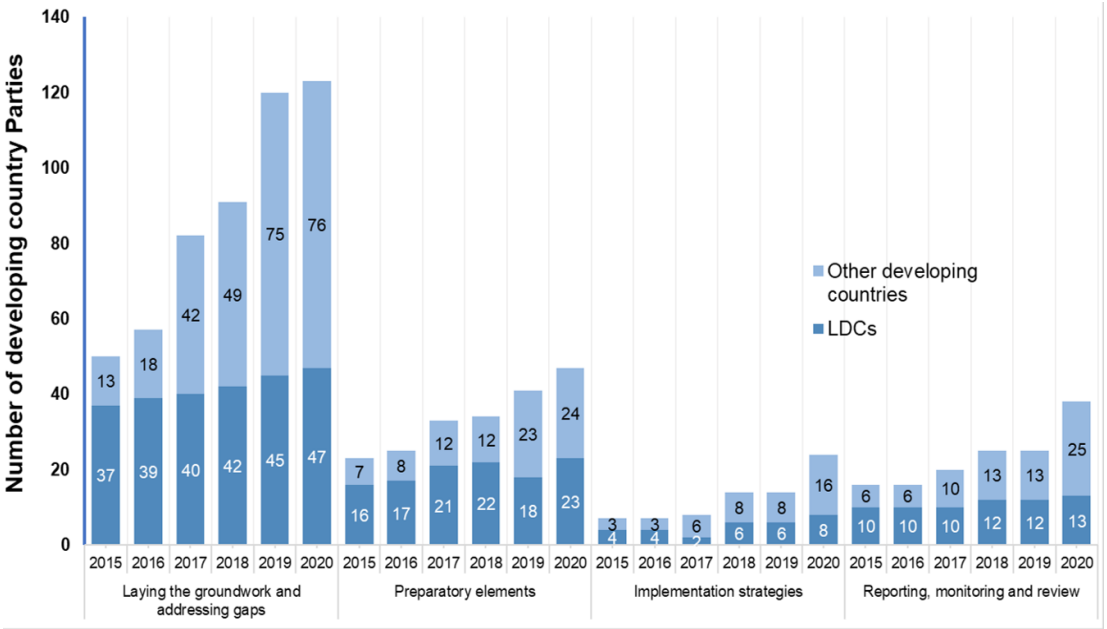

المصدر: استناداً إلى البيانات الواردة في الوثيقة FCCC/SBI/2020/INF.13، الجدول 1.

36- وفيما يتعلق بالتقدم الذي أحرزته البلدان المتقدمة في مجال التكيف، ذكر أحد الأطراف أنه وضع تشريعات لتعزيز التكيف مع تغير المناخ، ويعمل بثبات على اتخاذ تدابير أكثر فعالية في مجال التكيف مع تغير المناخ تعزز التنسيق بين الوزارات المعنية وبين الحكومة والمجتمعات المحلية، وتثري وتعزز المعرفة العلمية بشأن أثر تغير المناخ. ويشمل التعاون الدولي بشأن التكيف الحاسم مع تغير المناخ في البلدان النامية تبادل المعلومات والخبرات من خلال منبر معلومات التكيف مع تغير المناخ في آسيا والمحيط الهادئ، وتقديم المساعدة لتنمية الموارد البشرية، وتقديم الدعم المالي، ضمن سبل أخرى.

37- وقد اعتُمدت استراتيجية الاتحاد الأوروبي للتكيف في عام 2013 لإعداد الدول الأعضاء لمواجهة الآثار المناخية الحالية والمستقبلية. ولدى جميع الدول الأعضاء استراتيجية و/أو خطة وطنية للتكيف. وأظهر تقييم استراتيجية الاتحاد الأوروبي في عام 2018 أن حوالي 000 3 مدينة وبلدة في الاتحاد الأوروبي التزمت من خلال العهد الخاص برؤساء البلديات بتعزيز قدرتها على تحمل تغير المناخ. ويبلغ مجموع سكان البلدان الموقعة على العهد التي أبلغت بأنها تواجه خطراً عالياً للتعرض لموجات الحر الشديد والجفاف 124 مليون نسمة و127 مليون نسمة على التوالي.

38- ومنذ اعتماد استراتيجية الاتحاد الأوروبي في مجال التكيف، حرص الاتحاد الأوروبي حرصاً شديداً على تضمين سياساته منظورَ التكيف مع تغير المناخ وعالج في إطار تلك السياسات الشواغل المتعلقة بالقدرة على التحمل. وتشكل السياسة الإقليمية إحدى الأدوات الرئيسية للهياكل الأساسية التي أنشأها الاتحاد الأوروبي لتعزيز القدرة على التحمل. وتخصَّص مبالغ مالية كبيرة (من خلال الصندوق الأوروبي للتنمية الإقليمية وصندوق التماسك مثلاً) للاستثمار في الهياكل الأساسية، ولا سيما في الدول المنضمة حديثاً إلى الاتحاد. وكجزء من الاتفاق الأخضر الأوروبي، كثف الاتحاد الأوروبي جهوده لتسخير أوجه التآزر بين التكيف مع تغير المناخ، وإدارة مخاطر الكوارث، والسياسات البيئية، والقدرة على التحمل، على الصعيدين المحلي والدولي، من خلال دعم العمل المناخي في البلدان الشريكة.

4- التحديات

39- من الصعب تحديد مدى طموح الإجراءات المتخذة للتكيف مع تغير المناخ. وقد لوحظ، في ضوء تزايد الآثار المناخية، أن الإجراءات المتخذة في مجال التكيف والاستثمارات ذات الصلة التي تهدف إلى الحد من آثار تغير المناخ وتقلبه من المرجح أن تصبح شرطاً مسبقاً للسلام والاستقرار؛ ومع ذلك لا يوجد مقياس وحيد يتيح قياس التقدم المحرز في مجال التكيف. ومن الناحية الكمية، يمكن أن تشكل الفجوة في تمويل سياسات التكيف، التي عرّفها برنامج الأمم المتحدة للبيئة في اجتماع المائدة المستديرة على أنها الفرق بين الاحتياجات المعرب عنها من حيث التكاليف والتمويل المتاح لسياسات التكيف، عنصراً مادياً قابلاً للقياس الكمي من عناصر التكيف لما قبل عام 2020.

40- ويتمثل تحد آخر في إدماج التكيف في خطط التنمية، نظراً لأن التكيف والتنمية المستدامة يشتملان على مجموعة من الأهداف المشتركة ويمثلان عنصرين مرتبطين ارتباطاً وثيقاً في جميع البلدان، ولكن بصفة خاصة في البلدان النامية.

41- وقد ازدادت النهج المتكاملة لإدارة المخاطر، في حين تظل الآليات المؤسسية والمالية المرتبطة بها منعزلة. ومن الإجراءات الممكنة لمعالجة هذا الفصل، تعزيز القدرة على التخطيط الشامل عبر الإدارات الحكومية وكذلك على المستوى الرأسي بما يشمل الحكومات المحلية والقطاع الخاص والجهات الفاعلة في المجتمع المدني.

42- وتعكس المؤلفات العلمية قلقاً متزايداً إزاء تضـــاعف وتعاقب مخاطر تغير المناخ وآثاره. ثم إن الآثار المشـــتركة للأحداث المترابطة تنعكس ســـلباً على قدرة الأفراد والمجتمعات المحلية والحكومات على التكيف مع تغير المناخ، لا سيما في ظل أوجه الضـعف التي تعاني منها الهياكل الأساسـية والمجتمعات المحلية، والمجتمعات عموماً. ومن مصـادر القلق الأخرى، الحاجة إلى معالجة مسـائل التكيف والخسـائر والأضرار بطريقة منصفة.

5- الفرص

43- من الضـروري تغيير نمط التفكير من أجل إدراج أهداف التنمية المسـتدامة، وإطار سـينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030، والتكيف وإدارة المخاطر الصـحية ضـمن نطاق التنمية القائمة على دراية كافية بالمخاطر عبر مختلف الإدارات الحكومية والمنظمات الدولية المختلفة لبناء قدرة شـــاملة على التحمل في المدى الطويل عبر المجتمعات. ومن شأن تحسين التنسيق أن يثمر فوائد متعددة ويعزز فعالية التدابير الشاملة من حيث التكلفة.

44- ويلزم وجود مجموعات بيانات مشـــتركة لحصـــر جميع العوامل المســـببة للكوارث وقياس التقدم المحرز في الاستجابة لحالات الطوارئ. ونظراً لندرة الموارد، قد يُفضّل من حيث الفعالية والكفاءة الاعتماد على مجموعة بيانات واحدة تدمج البيانات المتعلقة بأهداف التنمية المســـتدامة وأهداف إطار ســـينداي وأهداف اتفاق باريس بأكثر فعالية وكفاءة.

45- وثمة حاجة إلى إرادة حقيقية وإجراءات عاجلة تقوم على التعاون والتضـامن لتحويل الاقتصـادات ونظم الإنتاج والاســـتهلاك من أجل منع حدوث تغير مناخي كارثي والتكيف مع آثار تغير المناخ التي لا يمكن تجنبها في المدى الطويل.

46- وفي السنوات الأخيرة، زادت قدرات الجهات الفاعلة من غير الدول، ولا سيما المدن والمؤسسات التجارية، على الاتصـال المباشـر مع فئات واسـعة من الجمهور في جميع أنحاء العالم بهدف ربط الالتزامات الفردية بإجراءات مناخية أكثر طموحاً. وهناك إمكانية كبرى للاعتماد على التعليم، من خلال إشـــراك الجامعات والمدارس، لتســـريع نســـق العمل المناخي ورفع مســـتوى الطموح المرتبط بذلك في المجتمعات المحلية. وبالإضـــافة إلى ذلك، هناك بعض المبادرات الواعدة التي تربط بين الحكومات والجهات الفاعلة من غير الدول (مثل شـــراكة الإجراءات المبكرة القائمة على الوعي بالمخاطر، والشـــراكة العالمية InsuResilience، وشبكة "شركاء من أجل تعزيز القدرة على التحمل) ولكن هناك حاجة إلى المزيد.

47- ووفقاً لورقة تقنية أعدتها لجنة التكيف مؤخراً[(22)]، لوحظ تحســـن متزايد من حيث توافر البيانات المتعلقة بالتكيف وإمكانية الحصول عليها، ولكن لا تزال هناك عدة ثغرات حرجة في البيانات. ويلزم تعزيز التعاون والتنسيق والدعم على الصـعيد الدولي لإدارة الكم المتزايد من البيانات ومنتجات البيانات، وضـمان جودتها وتحقيق التوازن بين ما يُنتَج من البيانات والاحتياجات الوطنية والمحلية المحددة في مجال التكيف.

48- واقتُرح أيضـــاً النهوض بالتمويل العام من أجل التكيف، بســـبل منها إيجاد موارد ابتكارية جديدة وإضـافية. واقترحت مجموعة من الأطراف توجيه حصـة من عائدات الآليات القائمة على السـوق المنشـأة بموجب الفقرتين 2 و4 من المادة 6 من اتفاق باريس لدعم التكيف، ولا سيما لصندوق التكيف، الذي يخدم الآن أيضاً اتفاق باريس.

(22) لجنة التكيف. 2020. *بيانات التكيف على مختلف النطاقات المكانية والزمانية*. بون: اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشـــأن تغير المناخ. متاحة في الصفحة الشبكية https://unfccc.int/documents/267555.

49- وتمثل اقتراح آخر في تعزيز القاعدة المؤسسية للتكيف في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، بما في ذلك عن طريق تعزيز تقديم الدعم المالي إلى الهيئات والآليات المنشأة التي تتناول قضايا التكيف وتعالج المسائل المتصلة بالخسائر والأضرار.

جيم- التنفيذ والطموح فيما يتعلق بوسائل التنفيذ

1- تمويل المناخ

50- من خلال اتفاقات كانكون المبرمة في عام 2010، التزمت البلدان الأطراف المتقدمة، في سياق إجراءات التخفيف الهادفة والشفافية بشأن التنفيذ، بهدف تعبئة 100 مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة سنوياً بحلول عام 2020، وذلك بالاعتماد على مجموعة واسعة من المصادر، العامة والخاصة، والثنائية والمتعددة الأطراف، بما في ذلك المصادر البديلة، لتلبية احتياجات البلدان النامية (انظر الإطار أدناه). وفيما يتعلق بالدعم المقدم في إطار الاتفاقات الثنائية، كما هو مبين في الشكل 7، ازداد تمويل المناخ من المصادر العامة باستمرار، حيث بلغ في المتوسط 48,7 مليار دولار سنوياً في الفترة 2017-2018، أي بزيادة قدرها 9,9 في المائة مقارنة بالفترة 2015-2016. وفي الفترة 2017-2018، شكل الدعم الخاص بالمناخ الحصة الأكبر من الدعم المالي المقدم (36,2 مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة)، في حين انخفضت حصة الدعم الأساسي أو العام (أي الدعم المقدم للمؤسسات المتعددة الأطراف والثنائية والذي لا يُعتبر دعماً خاصاً بالمناخ) مع مرور الوقت. وتدفق ثلثا تمويل المناخ من المصادر العامة المبلغ عنه في الفترة 2017-2018 عبر القنوات الثنائية والإقليمية وغيرها، في حين تم توجيه الباقي من خلال المؤسسات والصناديق المتعددة الأطراف، مثل الصندوق الأخضر للمناخ.

التزامات البلدان المتقدمة في سياق هدفها الطويل الأجل لتمويل المناخ

التزمت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بالهدف المتمثل في توفير 100 مليار دولار. وقد ازداد تمويل المناخ المقدم من الاتحاد الأوروبي بشكل مطرد، وأصبح الاتحاد الأوروبي أكبر مساهم في التمويل العام المقدم إلى البلدان النامية، حيث ساهم بنحو 22 مليار يورو في عام 2018، أي أكثر من ضعف المبلغ المقدم في عام 2013. والاتحاد الأوروبي هو أيضاً أكبر مساهم في الصناديق والآليات المتعددة الأطراف. وفي الفترة الأولية لتعبئة الموارد في الصندوق الأخضر للمناخ، كان نحو نصف الموارد المتعهد بها من الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. والاتحاد الأوروبي مؤيد قوي لمرفق البيئة العالمية وصندوق التكيف، حيث يوفر نحو 95 في المائة من جميع التبرعات إلى الصندوق. ويؤدي الاتحاد الأوروبي دوراً رائداً في مجال التمويل المستدام، وهو يعمل على تعزيز المعايير الدولية الطموحة والموثوقة من خلال خطة عمله للتمويل المستدام، ويتخذ خطوات لمواءمة التدفقات المالية مع أنماط التنمية الخفيضة الكربون والقادرة على تحمل تغير المناخ.

ومنذ عام 2009، ما فتئت سويسرا تزيد باستمرار من الدعم الذي تقدمه إلى البلدان الأطراف النامية من أجل العمل المناخي، وذلك فضلاً عن الزيادة المسجلة خلال السنوات الأخيرة في التمويل العام المتعلق بالمناخ. وقُدرت حصتها من الهدف المتمثل في توفير 100 مليار دولار بما يتراوح بين 450 و600 مليون دولار تُقدَّم سنوياً من المجلس الاتحادي، مع الأخذ في الاعتبار القدرة الاقتصادية الوطنية والانبعاثات التي تسببها البلاد مباشرةً. وارتفع المبلغ الذي قدمته سويسرا من 175 مليون دولار في عام 2012 إلى ما يناهز 554 مليون دولار في عام 2018. وسويسرا ملتزمة بتوفير حصتها من تمويل المناخ على نحو يمكن التنبؤ به من خلال مساهماتها في الصناديق المتعددة الأطراف، مثل الصندوق الأخضر للمناخ ومرفق البيئة العالمية.

وقد التزمت اليابان بتمويل المناخ من مصادر عامة وخاصة بما يناهز 1,3 تريليون ين (نحو 12 مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة) في عام 2020. وفي عام 2018، حشدت نحو 1,39 تريليون ين (ما يناهز 13 مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة). وتعهدت اليابان، في أول تجديد لموارد الصندوق الأخضر للمناخ، بتوفير مبلغ يصل إلى 1,5 مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة، أي نحو 15 في المائة من مجموع التبرعات المعلنة. ومن أصل المبلغ الذي وفرته اليابان في إطار التزامها بتمويل المناخ في عام 2018، خصص البلد نحو 150 مليار ين (ما يناهز 1,36 مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة) لأغراض التكيف. ونظراً لخبرة البلد في التعامل مع الكوارث، تشجع اليابان إدارة مخاطر الكوارث، وإنشاء نظم الإنذار المبكر، وتنمية الموارد البشرية ذات الصلة في البلدان النامية، مثل جزر المحيط الهادئ. وبالإضافة إلى ذلك، تركز اليابان على تعبئة التمويل الخاص لأغراض التكيف، بما في ذلك تمويل مخاطر المناخ، وتواصل العمل على زيادة دعم التكيف.

وتتعاون أستراليا مع بلدان أخرى في دعم العمل المناخي العالمي، وهي ملتزمة بالهدف المتمثل في تخصيص 100 مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة. وفي الفترة 2016–2020، استثمرت أستراليا أكثر من 400 مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في جزر المحيط الهادئ، متجاوزةً بذلك التزامها بمبلغ 300 مليون دولار. وتركز استثماراتها في منطقة المحيط الهادئ على الاستجابة لآثار تغير المناخ والحد منها، مثلاً عن طريق الاستثمار في الطاقة المتجددة والهياكل الأساسية القادرة على التحمل.

51- وبوجه أعم، ففي سياق الهدف المتمثل في توفير مبلغ 100 مليار دولار، أظهر تقرير منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لعام 2019 بشأن التمويل الذي توفره البلدان المتقدمة من أجل العمل المناخي في البلدان النامية للفترة 2013–2017[(23)] تقدماً في هذا المضمار: بلغ تمويل المناخ المقدم إلى البلدان النامية 71,2 مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام 2017، مقابل 58,6 مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام 2016.

الشكل 7

إجمالي التبرعات المقدمة في إطار تمويل المناخ، بما في ذلك الدعم الأساسي أو العام الخاص بالمناخ، في الفترة 2011–2018 كما ورد في تقارير فترة السنتين

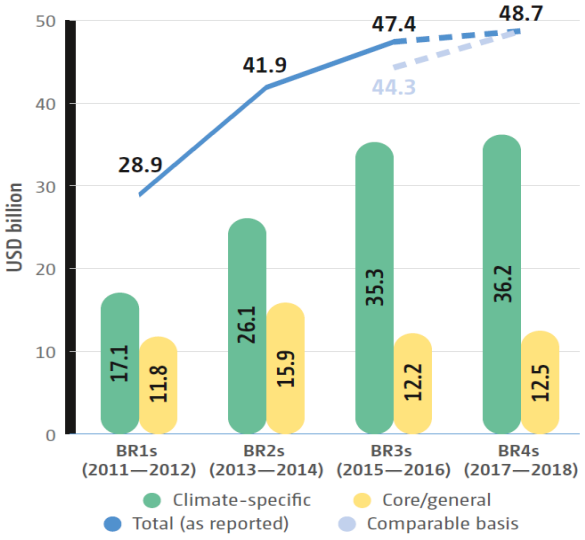

المصدر: FCCC/SBI/2020/INF.10/Add.1 وAdd.1/Corr.1، الشكل 26.

(23) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. 2019. *Climate Finance Provided and Mobilised by Developed Countries in 2013-17*. Paris: OECD Publishing. متاح في الصفحة الشبكية https://doi.org/10.1787/39faf4a7-en.

52- بالإضـــافة إلى ذلك، حدثت زيادة في 2011-2012 و2013-2014 في التمويل العام الموجه للمناخ المقدم من خلال القنوات المتعددة الأطراف، التي تشـــمل التمويل العام الموجه للمناخ من خلال صناديق مخصصة للمناخ بموجب الاتفاقية وغيرها من القنوات، فضلاً عن المساهمات المالية المصنفة على أنها أساسية أو عامة، أعقبها انخفاض إلى مستويات قريبة من المستويات التي سبق تسجيلها في 2015-2016. وقد تدفق جزء كبير من هذه الموارد عبر قنوات مالية خارج الاتفاقية. وزاد تمويل المناخ من المصـــادر العامة المقدم من خلال القنوات الثنائية والإقليمية وغيرها بنســـبة 65 في المائة في 2011-2012 و2013-2014 واستمر في الزيادة بنسبة إضافية تقدّر بـ 35 في المائة حتى عام 2016. ومنذ عام 2010، خُصِّـــص نحو ثلثي التمويل العام المبلغ عنه لأغراض التخفيف، في حين وُجِّه نحو خمس المبلغ لأغراض التكيف والباقي لمشاريع متعددة المجالات ولأغراض أخرى.

53- ووفقاً لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وُفّر في عام 2014 مبلغ 22,5 مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة في إطار التمويل الدولي العام لأغراض التكيف، وما فتئ المبلغ يتزايد باطراد منذ ذلك الحين. وسُلط الضوء على الاهتمام المتزايد بالاستثمارات في المجالات ذات الصلة بالرطوبة الجوية، بما في ذلك نظم الإنذار المبكر، وتعميم إدارة المخاطر، بما في ذلك التمويل القائم على التنبؤات، في هيكل التخطيط المناخي، مثل خطط التكيف الوطنية والمساهمات المحددة وطنياً.

2- التقدم الذي أحرزته المصـــارف الإنمائية المتعددة الأطراف في مجال تمويل المناخ، مع التركيز على البنك الدولي[24]

54- فيما يتعلق بالاستراتيجيات والخطط والأهداف، كشفت المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف في عام 2016 عن النهج الذي تتبعه لمواءمة أنشطتها مع أهداف اتفاق باريس. ويستند هذا النهج إلى ست لبنات بناء حُددت بوصفها المجالات الأساسية لعملية المواءمة هذه، بما في ذلك مواءمة الأنشطة مع أهداف التخفيف ومع العمليات التي تهدف إلى التكيف وبناء القدرة على تحمل تغير المناخ. وقد حرص البنك الدولي على أن تتضـــمن اتفاقات الشـــراكة القطرية اعتبارات تتعلق بالمناخ ومخاطر الكوارث وأن تعكس الأولويات المحددة في المساهمات المحددة وطنياً أو في سائر السياسات المناخية ذات الصلة. والمواءمة هذه هي عملية تعلُّم تنطوي على تحديات لا بد من معالجتها. ويتعلق أحد هذه التحديات بالمشـــاريع التي تكون فيها معالم المواءمة غير واضحة، مثل مشاريع النقل أو مشاريع الغاز الطبيعي التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالسياق، على عكس مشاريع الفحم التي يوجد بشأنها توافق في الآراء مفاده أن هذه المشاريع غير متفقة مع أهداف اتفاق باريس. ويتعلق تحد آخر بالحاجة إلى اســـتراتيجيات طويلة الأجل للمســـاعدة في توضيح ما إذا كان نوع معين من المشاريع يتناسب مع تكنولوجيا بعينها أو مع التحول في الوقود، أو ما إذا كان واضحاً أن مشروعاً ما غير ملائم لأنه يتعارض مع الأهداف التي رسمها البلد في استراتيجيته.

55- وعمل صـــندوق النقد الدولي والبنك الدولي منذ أمد بعيد مع الحكومات على تقييم المخاطر بغرض الحفاظ على الاستقرار في الميزانية والاقتصاد. وفي عام 2017، بدأت المؤسستان في توسيع أطرهما لتقييم مدى تناسب السياسات الحكومية مع هدف الحفاظ على الاستقرار المالي على صعيد الاقتصاد الكلي في مواجهة مخاطر الكوارث والمخاطر المناخية، بوسائل منها تشغيل العديد من المشاريع التجريبية في الدول الجزرية الصغيرة النامية، وهما حالياً بصدد دراسة سبل توسيع نطاق هذا العمل في سياقات جغرافية واقتصادية أخرى.

(24) استندت المعلومات المستكملة التي قدمها ممثل البنك الدولي في اجتماع المائدة المستديرة إلى اعتبارات تعود إلى فترة ما قبل كوفيد-19.

56- وفي تشـــرين الأول/أكتوبر 2015، أعلن البنك الدولي عن أول أهدافه لتمويل المناخ، وتجاوز هدفه المرسوم لعام 2020 والمتمثل في تخصيص نسبة لا تقل عن 28 في المائة من دعمه لتمويل التنمية لأغراض تمويل المناخ، وأسهم بذلك في تحقيق فوائد مشتركة في مجال المناخ قبل ثلاث سنوات. ويتوقع البنك الدولي أن يصدر في عام 2021 خطة عمل محدثة بشأن تغير المناخ تغطي الفترة 2021-2025، وهي خطة ستتضمن أهدافاً واستراتيجيات تمويلية أكثر طموحاً من أجل توسيع عملياته التي تركز على المناخ لتشمل القطاعات غير التقليدية، بما في ذلك الصحة والحماية الاجتماعية التكيفية.

57- وفيما يتعلق بالاتجاهات الكلية المتصلة بتنفيذ الإجراءات المناخية، ثمة اهتمام متزايد بالتشريعات الإطارية المتعلقة بالمناخ التي تنشـــئ التزامات قانونية للوزارات وربما حتى للحكومات دون الوطنية. ومن شأن هذه التشريعات الشاملة أن تبني ثقة المستثمرين من خلال توضيح عمق أو نطاق استدامة التزام الحكومات بالعمل المناخي، وتقديم التوجيه بشأن ما ينبغي استكماله في 2021 من أنشطة يطورها البنك.

58- وعلى نفس المنوال، هناك تركيز متزايد على جهود تنفيذ المساهمات المحددة وطنياً، باتباع نهج يقوم على عمل الحكومة بأســـرها. فغالبا ما كان الدعم الذي قدمه البنك الدولي في الفترة 2016-2017 خاصاً بوزارة بعينها أو قطاع بعينه حسب الطلبات التي يتلقاها البنك من عملائه. ولكن البنك يعمل الآن مع عملائه لتحديد أولويات المشاركة على أعلى المستويات الحكومية وبمشاركة واسعة للجهات المعنية، بما في ذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني.

59- وفي بعض الأحيان، تكون وزارات المالية أقل حضوراً من المؤسسات الأخرى في المناقشات المتعلقة بتنفيذ الإجراءات المناخية. وبالنظر إلى أن تغير المناخ يعرّض مســـتقبل النمو الاقتصـــادي والازدهار للخطر، أكد ائتلاف وزراء المالية لأجل العمل المناخي، الذي يعمل حالياً تحت قيادة شـــيلي وفنلندا، الخطوات التي يمكن لوزارات المالية اتخاذها للتأثير على العمل المناخي، بما في ذلك من خلال الضـــرائب والإعانات المتصـــلة بالمناخ، وممارســـات الإدارة المالية العامة، وإدماج المخاطر المناخية في نماذج التوقعات الاقتصادية.

60- وعلاوة على ذلك، يبدي المستثمرون من القطاع الخاص اهتماماً متزايداً بالكشف عن المخاطر المناخية، وهم حريصون الآن على تقديم المزيد من المعلومات المالية المتصلة بالمناخ.

61- وفيما يتعلق بـ (آثار) الاســـتثمارات، التزم البنك الدولي منذ عام 2016 بتقديم 83 مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة لتمويل المناخ، مما يجعله أكبر ممول متعدد الأطراف للاســـتثمار في مجال المناخ في البلدان النامية. وعلاوة على ذلك، حقق البنك التكافؤ بين ما يقدمه من دعم للتكيف وآخر للتخفيف. وعلى سبيل المثال، خلال السنة المالية 2019 استثمرت مؤسسة التمويل الدولية، وهي ذراع القطاع الخاص في مجموعة البنك الدولي، 2,6 مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة في مشـــاريع ذكية مناخياً، وجمعت مبلغ 3,2 مليار دولار من مصادر خاصة لتمويل المباني الخضراء، والزراعة الذكية مناخياً، والمدن الذكية، والطاقة النظيفة.

62- واستحدث البنك الدولي تسهيلات جديدة في شكل منح مخصصة لدفع تكاليف بناء القدرات المتصلة بالمناخ، والأعمال التحليلية وإعداد المشاريع، مما أدى إلى زيادة كبيرة في تدريب الموظفين على قضايا المناخ وإتاحة أدوات ومجموعات بيانات جديدة لجميع الأفرقة. وبالإضافة إلى ذلك، حددت الأفرقة الإقليمية أولوياتها واستراتيجياتها الخاصة التي تعكس تفاعلها الفريد مع العملاء على أرض الواقع.

63- ويعمل البنك الدولي منذ عدة سنوات مع مصارف إنمائية أخرى متعددة الأطراف من أجل إجراء تقييم أفضل ليس فقط لكمية الاستثمارات بل أيضاً لتأثيرها، أي مدى توافق المشاريع الفردية مع التزامات العملاء بموجب اتفاق باريس.

3- التحديات والشواغل المتعلقة بالتمويل

64- تشمل الشواغل الرئيسية للبلدان النامية فيما يتعلق بتمويل المناخ الفجوةَ بين التمويل المقدم والتمويل المطلوب، وانعدام الوضوح فيما يتعلق بالتقدم المحرز نحو تحقيق الهدف المتمثل في توفير 100 مليار دولار، وتزايد القروض نسبةً إلى المنح، ومستوى التمويل المقدم لأغراض التخفيف مقابل التكيف، وقياس النجاح من حيث صرف الأموال مقابل أثرها في المدى الطويل، وعدم وصول الأموال إلى من هم في أمس الحاجة إليها.

65- وفي حين أقرت البلدان النامية بما تبذله البلدان المتقدمة من جهود للوفاء بالتزاماتها في مجال تمويل المناخ، فإنها أعربت عن قلقها إزاء الفجوة بين حجم الالتزامات المالية للبلدان المتقدمة والهدف المتمثل في توفير 100 مليار دولار. وقدمت مجموعة من الأطراف النتائج التي خلصت إليها اللجنة الدائمة المعنية بالتمويل والواردة في التقارير المتعلقة بتقييمها لفترة السنتين والعرض العام لتدفقات التمويل المتعلق بالمناخ، وهي النتائج التي تفيد بأن إجمالي تدفقات تمويل المناخ[25] التي حشدتها البلدان المتقدمة بلغت 28,755 مليار دولار في عام 2011، و28,863 مليار دولار في عام 2012، و25,4 مليار دولار في عام 2013، و26,6 مليار دولار في عام 2014، و33 مليار دولار في عام 2015، و38 مليار دولار في عام 2016. وبينما رددت مجموعة أخرى من الأطراف نفس الشواغل، حثت البلدان المتقدمة على وضع خريطة طريق محددة لسد الفجوة المالية.

66- وشُدِّد على أن عدم إجراء تقييم منهجي لمدى التزام البلدان المتقدمة بالهدف المتمثل في توفير 100 مليار دولار، يؤدي إلى عدم وضوح مستوى التقدم الذي تحرزه هذه البلدان عموماً.

67- ولما كان معظم الدعم المالي الذي تقدمه البلدان المتقدمة يأتي من المساعدة الإنمائية الرسمية، مع نسبة كبيرة في شكل قروض، فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة مديونية البلدان النامية. ووفقاً لأحد الأطراف، فإن نسبة 37 في المائة فقط من المبالغ التي تصنفها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على أنها أموال تدخل في نطاق تمويل المناخ الذي توفره البلدان المتقدمة ترد في شكل منح، في حين يتكون الباقي من القروض.

68- ورغم أن التمويل الدولي من المصادر العامة ما فتئ يتزايد باطراد على مدى العقد الماضي، فإن هناك فجوة كبيرة بين الاحتياجات اللازمة لتغطية تكاليف التكيف والتمويل المتاح لأغراض التكيف. وحسب *التقرير عن فجوة التكيف لعام 2020*[26] الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة، يمكن أن تصل التكلفة المحتملة لتلبية احتياجات التكيف في البلدان النامية إلى 300 مليار دولار بحلول عام 2030 و500 مليار دولار بحلول عام 2050. وفيما يتعلق بتمويل التكيف:

(أ) ذكر أحد الأطراف أنه نظراً لأن تخصيص الموارد يركز على التخفيف بالأساس، فإن تمويل التكيف قد تخلف كثيراً عن تمويل التخفيف. وأكدت مجموعة من الأطراف أن تأمين القروض لأغراض التكيف ليس بالأمر السهل. وأفادت مجموعة أخرى من الأطراف بأن تقديراتها تشير إلى وجود فجوة مالية بنحو ثلاثة تريليونات من الدولارات لتنفيذ النطاق الكامل للمساهمات المحددة وطنياً بالنسبة للبلدان الأفريقية، مشيرة إلى أن البلدان الأفريقية تسهم بنحو 20 في المائة من التكلفة السنوية للتكيف من ميزانياتها الوطنية لتلبية احتياجاتها في مجال التكيف؛

(25) انظر https://unfccc.int/topics/climate-finance/resources/biennial-assessment-of-climate-finance.

(26) برنامج الأمم المتحدة للبيئة. 2021. *تقرير فجوة التكيف لعام 2020*. نيروبي: برنامج الأمم المتحدة للبيئة. متاح في الصفحة الشبكية http://www.unenvironment.org/resources/adaptation-gap-report-2020.

(ب) أشـــارت إحدى مجموعات الأطراف إلى أن القطاع الخاص أقل مشـــاركةً في تنفيذ مشاريع التكيف: ففي حين أنه يؤدي دوراً في بناء قدرة هياكله الأساسية على تحمل تغير المناخ لأغراضه الخاصة، فإنه لا يميل إلى الانخراط بشكل مباشر في تنفيذ مشاريع التكيف؛

(ج) ذكر أحد الأطراف أن عدم وجود هدف عالمي واضـــح وآليات فعالة للتكيف أدى إلى دعم غير مستمر للبلدان النامية.

69- ويقيس معظم مقدمي التمويل النجاحَ من حيث مقدار التمويل المصروف، بدلاً من الأثر الطويل الأجل على أرض الواقع، مما يعني أن الأثر الفعلي على أرض الواقع ليس مستداماً. وقد أظهرت الدراسات أن ما لا يزيد عن 15 في المائة من التمويل المقدم لأجل المناخ يصـــل بالفعل إلى المجتمعات المحلية بسبب عدد الوسطاء.

70- وفي ســـياق الحد من مخاطر الكوارث، أشـــير إلى أن الجهود الحالية تركز إلى حد كبير على التخطيط؛ وعلى الرغم من التقدم المحرز في إنقاذ الأرواح، لم يتم فعل الكثير لإنقاذ ســـبل العيش. ويقدَّم الكثير من التمويل لأغراض التخطيط في المدى الطويل، لكنه لا يصل إلى الجهات الأكثر عرضة للخطر أو لا يصل إليها في الوقت المناسب. وعلى وجه الخصوص، لا تستفيد المجتمعات المحلية الأكثر ضعفاً في كثير من الأحيان من التمويل المحدود الذي ينفق على التكيف وإدارة المخاطر، حيث تتلقى البلدان الأكثر تعرضـــاً للخطر، مثل أفغانســـتان وجنوب الســـودان والصـــومال وميانمار، أقل من ثلاثة فرنكات سويسرية للشخص الواحد.

4- الدعم المقدم لأجل دعم تطوير التكنولوجيا ونقلها، وبناء القدرات

71- تفيد تقارير فترة السنتين، بأن الدعم المقدم لأجل تطوير التكنولوجيا ونقلها، وبناء القدرات سجل زيادة كبيرة في السنوات الأخيرة. ففي الفترة 2017-2018، تلقت البلدان النامية مساعدة موجهة بالأساس لإنشاء أطر مؤسسية وقانونية وسياساتية لتنفيذ العمل المناخي من شأنها أن تساعدها في مساهماتها المحددة وطنياً، ولوضـــع وتعزيز ترتيبات لتقييم العمل المناخي وتقديم تقارير عنه ضـــمن إطار الشـــفافية المعزز بموجب اتفاق باريس. وفي حين أن معظم الدعم المقدم لتطوير التكنولوجيا ونقلها قد اســـتهدف التخفيف من آثار تغير المناخ، فقد شـــهد الدعم المقدم لأغراض التكيف اتجاهاً تصـــاعدياً في الســـنوات الأخيرة. وكان القطاع الرئيســـي المســـتهدَف بمشـــاريع التخفيف هو قطاع الطاقة، في حين كانت الزراعة والمياه القطاعين الرئيســـيْن المشـــموليْن بأنشـــطة التكيف. وقد ركزت معظم مشـــاريع الطاقة على تعزيز الكفاءة في استخدام الطاقة، والطاقة المتجددة.

72- ويبين الشـــكل 8 أن منطقة آســـيا والمحيط الهادئ قد تلقت، منذ صـــدور التقارير الثالثة لفترة الســـنتين، أكبر حصـــة من الدعم المبلغ عنه المقدم لأغراض التكنولوجيا، وأن مســـتوى الدعم التكنولوجي المقدم لأفريقيا ومنطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي لم يتغير تغيراً كبيراً.

الشكل 8

توزيع أنشطة نقل التكنولوجيا حسب المنطقة، وفقاً للمعلومات الواردة في تقارير الأطراف المدرجة في المرفق الثاني للاتفاقية التي تقدَّم كل سنتيْن

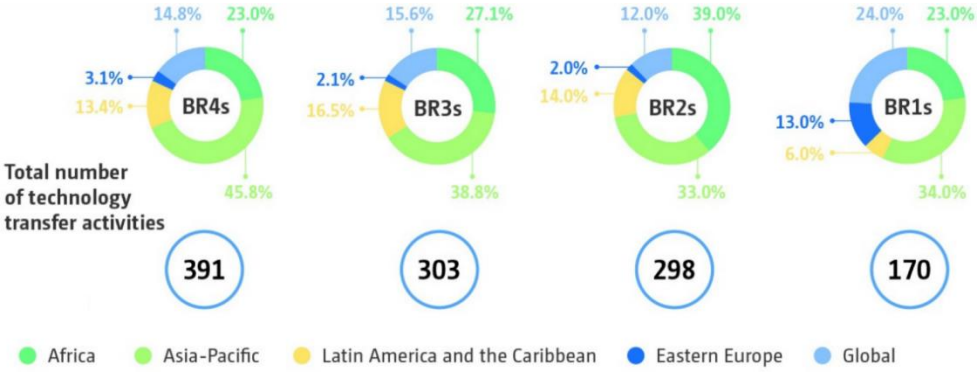

المصدر: FCCC/SBI/2020/INF.10/Add.1 وAdd.1/Corr.1، الشكل 36.

73- وظلت مشاريع التكيف تشكل أولوية في إطار أنشطة بناء القدرات، حيث استهدفت مشاريع عديدة تحسين قدرة الهياكل الأساسية القائمة والجديدة على تحمل تغير المناخ وتعزيز التحول الأخضر في الزراعة والحراجة. وركزت أنشطة بناء القدرات لأغراض التخفيف على تحسين رصد وتقييم إجراءات التخفيف. وقد حصلت أفريقيا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ على أكبر حصة من الدعم المقدم لبناء القدرات لأغراض التكيف، في حين أن الدعم المقدم لبناء القدرات لأغراض التخفيف وُفِّر في المقام الأول في إطار متعدد الأقاليم أو عالمي.

5- التحديات أمام تطوير التكنولوجيا ونقلها، وبناء القدرات

74- أفاد أحد الأطراف، بالرجوع إلى نتائج الاستعراض، إلى أن معظم أنشطة نقل التكنولوجيا وبناء القدرات تتعلق إما بقطاع أو مجال معين، وتكون عادةً محدودة زمنياً. وأشار طرف آخر إلى أن القنوات القائمة لدعم بناء القدرات غير كافية من حيث الحجم.

75- وفيما يتعلق بتوافر التكنولوجيات الخضراء وتخفيض تكلفتها، تحدّث أحد الأطراف عن التحدي المتمثل في وضع سياسات وتدابير للتعجيل باعتماد التكنولوجيات من خلال الوسائل المناسبة لنقل التكنولوجيا كيما يتسنى لجميع البلدان الاستفادة منها.

76- وذكرت مجموعة من الأطراف أن البلدان الأفريقية المتضررة من الظواهر المناخية القصوى تفتقر إلى الدعم المالي الخاص بالمناخ، وإلى فرص الحصول على التكنولوجيات المناخية، وإلى القدرات البشرية والمؤسسية اللازمة للتعامل بفعالية مع آثار تلك الظواهر، وذلك إلى جانب التحديات الإنمائية القائمة.

دال- ملاحظات عامة

77- وفقاً لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، فإن الأطراف المدرجة في المرفق الأول تسير بشكل جماعي على الطريق الصحيح للوفاء بالتعهدات التي قطعتها على نفسها في كانكون، وهو ما يتفق مع التوقعات الواردة في تقرير التقييم الخامس. وعلى الصعيد الفردي، لا تسير جميع بلدان مجموعة العشرين على الطريق الصحيح، بل إن انبعاثات بعض الأطراف المدرجة في المرفق الأول سجلت زيادة حتى عام 2020. وفيما يتعلق بالأهداف المنشودة من المساهمات المحددة وطنياً، يرى برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن الصورة

مختلطة: فلا يُتوقع أن تحقق جميع البلدان أهدافها المنشودة من المساهمات المحددة وطنياً لعام 2030 بالاعتماد على السياسات المتبعة حالياً وحدها، ولذلك يلزم اتخاذ إجراءات إضافية[27].

78- ولوحظ أنه لا تعهدات كانكون ولا الأهداف المنشودة من المساهمات المحددة وطنياً طموحة بما فيه الكفاية لتحديد مسار للحد من الاحترار إلى 1,5 درجة مئوية أو درجتين مئويتين بما يتفق مع أهداف اتفاق باريس، وهو ما يلقي بظلال من الشك على إمكانية الحد من الاحترار بما يتماشى مع تلك الأهداف بهذا المستوى من الطموح. لذلك، أُشير أيضاً إلى الحاجة إلى مزيد من الالتزامات الطموحة القائمة على العلم.

79- وتشمل العوامل المساعدة على خفض الانبعاثات الزيادةَ في كفاءة استخدام تكنولوجيات الطاقة المتجددة وفعاليتها من حيث التكلفة، وتشجيع الطاقة المتجددة من خلال السياسات والخطط، وتعزيز الدعم المقدم لإجراءات التخفيف.

80- ويساهم النهوض بمستوى الطموح وبالعمل المناخي لدى الجهات صاحبة المصلحة من غير الأطراف في تسريع خفض الانبعاثات وغرس الأمل في إمكانية تحقيق تغيير في الوتيرة من حيث الطموح والتنفيذ.

81- وقد أُحرز تقدم ملحوظ في جوانب محددة من أنشطة التكيف، ولكن يصعب تقييم التقدم المحرز في مجال التكيف ككل في غياب نهج كلي متفق عليه:

(أ) تطور علم التكيف على مدى العقد الماضي نحو فهم أفضل للنظم المتشابكة، التي تشمل المخاطر المناخية، والتعرض، وأوجه عدم المساواة الهيكلية، والتغيرات في السلوك ونمط الحياة، وانخراط الجهات صاحبة المصلحة، على سبيل الذكر لا الحصر؛

(ب) وعلى الرغم من الظواهر القصوى والآثار المناخية التي ما فتئت تزداد شدة، فإن عدد الأرواح التي يتم إنقاذها الآن أكبر مما كان عليه في الماضي في ظل ظروف مماثلة. غير أن تضاعف وتعاقب مخاطر تغير المناخ وآثاره من العوامل التي تزيد من صعوبة الاستجابة لهذه الآثار بسبب استنفاد القدرة على التخفيف من حدتها؛

(ج) وقد أُحرز تقدم تدريجي في صياغة المساهمات المحددة وطنياً وتنفيذها، ومن المتوقع حدوث زيادة سريعة في عدد البلدان التي تضطلع بالعملية في المستقبل القريب؛

(د) ونظراً لتعدد الأهداف المشتركة، فإن إدماج التكيف والتنمية المستدامة سيسهم في بناء قدرة شاملة على تحمل تغير المناخ على المدى الطويل في جميع المجتمعات.

82- ورغم تزايد التعاون الدولي في مجال التكيف، في ظل اعتراف جميع البلدان بضرورة التكيف مع تغير المناخ، هناك حاجة إلى مزيد من العمل والدعم.

83- ووفقاً للتجميع والتوليف الخاص بالتقارير الرابعة لفترة السنتين، ازداد التمويل المتعلق بالمناخ. ومع ذلك، بينما تقر البلدان النامية بالتزام البلدان المتقدمة بالهدف المتمثل في توفير 100 مليار دولار (على سبيل المثال، في عام 2018 ساهم الاتحاد الأوروبي بنحو 22 مليار يورو وحشدت اليابان زهاء 13 مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة)، فقد أعربت عن قلقها إزاء جملة أمور، منها الفجوة في تمويل التكيف، وكون معظم الدعم المالي يقدَّم في شكل قروض. وشُدِّد على أهمية اتخاذ إجراءات أكثر طموحاً في سياق الهدف المتمثل في توفير 100 مليار دولار.

(27) نُشرت نسخة أولية من التقرير التجميعي عن المساهمات المحددة وطنياً في 26 شباط/فبراير 2021، وهي ترد في الوثيقة FCCC/PA/CMA/2021/2 و Add.1–3.

84- ويعطي سجل إنجازات المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف في مجال تمويل المناخ سبباً للتفاؤل: فقد أعلنت المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف في عام 2016 عن الأخذ بنهج يتيح مواءمة أنشطتها مع أهداف اتفاق باريس؛ والتزم البنك الدولي بتقديم 83 مليار دولار في إطار تمويل المناخ منذ عام 2016 وتوصل على مدى السنوات الثلاث الماضية إلى تحقيق التكافؤ بين ما يقدمه من دعم للتكيف وآخر للتخفيف، ومن المتوقع أن يرسم أهدافاً أكثر طموحاً في خطة عمله المقبلة بشأن تغير المناخ. غير أنه من الواضح أن هناك حاجة إلى المزيد من التمويل، وأن مسائل توافر التمويل وتكوينه وصرفه وتوجيهه والشفافية في التعاطي مع ذلك مازالت تشكل مصدر قلق.

85- واختتم الرئيسان المشاركان اجتماع المائدة المستديرة بتوجيه الشكر إلى الجميع على مشاركتهم وذكَّروا بالأدلة العلمية المقدمة. وأخيراً، سلط الرئيسان المشاركان الضوء على رسالة رئيسية انبثقت عن المناقشات، هي أهمية أن تفكر جميع الأطراف الفاعلة في رفع درجة الطموح فيما يتعلق بالالتزامات التي قطعتها بخصوص خفض الانبعاثات، والتكيف، ووسائل التنفيذ.